

التوحيد وأثره في اجتماع الكلمة

الهيئة الاستشارية

تكلم أناس كثيرون في التآلف والتراحم ونبذ الفرقة والابتعاد عن البغضاء والشحناء، ولا يزال الكلام بالمرء في هذه القضايا واستحسانها ونبذ ما يناقضها حتى يوقعه في شيء من الشطط والبعد عن الحق؛ لأنه نظر إليها من حيث حسننها في نفسها، ولم ينظر في مدى مشروعية وسيلته إليها.



لكن بقدر ما يسمح به مبدأ احترام الرأي، وجعلوا الشرع تابعاً للأهواء البشرية، فما رأى الناس أنه يمكن أن يتعايشوا معه استحسنوه من أمور المعتقد والأحكام، وما ليس كذلك ردوه وأبطلوه بحجة أنه يثير الخلاف. وكان محصلة هذين الرأيين النزول ببعض القضايا عن مرتبتها في الشرع إلى مرتبة الاحتياط والمحاذرة في التعامل معها، فخلصوا إلى عدم أولوية العقيدة في حياة الناس، وذلك من أجل عدم التفرقة وإشاعة الخلاف، وهذه الشبهة بدرجة من الشهرة تغني عن عزوها؛ لأنها تتردد من أطراف مختلفة عقدياً ومنهجياً، لا

وانقسم الناس في نظرتهم للتآلف أقساماً كثيرة، وخفضوا ورفعوا في شأنها؛ فمنهم: من جعل التآلف مقصداً يعلو على جميع المقاصد، وضحى بالقيم والأخلاق والدين من أجله، وكان همه أن ينشأ مجتمع يحترم الآراء والمعتقدات بغض النظر عن صحتها أو فسادها وبطلانها في ذاتها، وما تؤدي إليه من أفعال، ما لم تصل هذه الأفعال إلى الضرر الدنيوي. ولا يخفى ما في هذه النظرة من المادية والنزوح بالنفس البشرية عن الوحي والغيب إلى عالم المادة والواقع وإغفال ما سواهما. وآخرون حاولوا الحفاظ على القيم

تجمع بينها إلا هذه الخصلة.

ولذلك وجب بيان أولوية العقيدة في حياة المسلم، وأنها لا تناقض الرحمة والتألف؛ خلاف ما يصوره بعض الناس، وذلك بضوابط منها:

أولاً: نبذ الخلاف ليس مقصوداً لذاته؛ كما أن الاجتماع ليس مقصوداً لذاته؛ ولذا لم تمدح الشريعة كل اجتماع، ولم تدم كل خلاف؛ فالاجتماع على الباطل ليس محموداً، والباطل هو ما خالف الشرع بفعل محرم وترك واجب، وأشد ذلك ما تعلق بباب الاعتقاد؛ قال الله سبحانه: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيَسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠].

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «دخل في هذه الآية كل محدث في الدين، وكل مبتدع إلى يوم القيامة»^(١).

قال ابن القاسم: سمعت مالكا يقول: «لا يحل لأحد أن يقيم بأرض

يسب فيها السلف»^(٢).

فليس كل اجتماع يكون محموداً شرعاً، بل العبرة بما يجتمع عليه المجتمعون، فإن كان خيراً ندب إليه، وإن كان شراً نهى عنه.

ثانياً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من صفات أهل الإيمان، وأول ذلك الأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك؛ قال الله سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١].

قال ابن عطية: «وقوله: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ يريد: بعبادة الله وتوحيده وكل ما أتبع ذلك، وقوله: ﴿عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ يريد عن عبادة الأوثان وكل ما أتبع ذلك، وذكر الطبري عن أبي العالية أنه قال: كل ما ذكر الله في القرآن من الأمر بالمعروف؛ فهو دعاء من الشرك إلى الإسلام، وكل ما ذكر من النهي عن المنكر فهو النهي عن

(١) «بحر العلوم» (١/ ٣٤٩)، «الكشف والبيان» (٣/ ٤٠٣).

(٢) «القبس» (١١٥٤).

ويقابل التوحيد الشرك في العبادة،

فهو التفرقة في الدين التي نهى الله عنها، فقال سبحانه: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَرَّعُوا دِيَنَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢].

ومرد هذا الاختلاف والتنازع إلى اشتباه الحق بالباطل وخفائه، وسبب ذلك عدم العلم الذي يميّز بين الحق والباطل^(٥).

رابعاً: الاتباع قبل الاجتماع، فلو افترضنا أن رسول الله ﷺ حي بين أظهرنا يوحى إليه ما كان لنا أن نختلف، وإذا اختلفنا؛ فإن النار حظ العاصي لأمر رسول الله ﷺ، فذلك الأمر بعد وفاته، وعند اختلاف الناس؛ فإن الفصل بينهم في قضايا المعتقد هو قول رسول الله ﷺ وفعله وما ترك عليه أصحابه؛ ولذا قال: «فإنه من يعيش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة

عبادة الأوثان والشياطين»^(٣).

فلا يكون الإيمان والولاية إلا بتحقيق هذا المعنى؛ وهو: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ، وهذه المعاني لا تأتي مع فساد المعتقد.

ثالثاً: العقيدة الصحيحة لا تفرّق الناس، بل هي الأصل الجامع لهم، وهي الحبل الذي أمروا بالتمسك به، ولكن تفرقتهم تأتي من جهة تعمد مخالفتها وتنكب ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه في الإيمان والعمل؛ ولذا أمر الله بالتمسك بالدين، وجعل تركه تفرقاً، وليس العكس، قال سبحانه: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣].

فالدين المأمور بإقامته؛ هو: «توحيد الله وطاعته، والإيمان برسوله وكتبه وبيوم الجزاء، وبسائر ما يكون الرجل بإقامته مسلماً»^(٤).

(٣) «المحرر الوجيز» (٣/ ٥٨).

(٤) «تفسير القرطبي» (١٦/ ١٠).

(٥) «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (١/ ١٩٧).

بدعةً، وكل بدعة ضلالة»^(٦).

فهل بدأ النبي ﷺ الناس بغير التوحيد؟! وهل دعاهم إلى غيره مع علمه بعدم استقرار المعتقد في قلوبهم؟! خامسًا: جماعة المسلمين إذا أطلقت؛

فالصحابة علم عليها، فلا بد من موافقتهم في المعتقد؛ لأنهم كانوا فيه على منهج واحد، فلفظ الإيمان والإسلام والتقوى والحق والضلال كلها حقائق شرعية، وليست عرفية، وقد زكى القرآن هذه المعاني عند الصحابة، ووصفهم بها، فلا يمكن الخروج عما كانوا عليه أو مخالفته؛ لأن ذلك مخالفة للحق ومفارقة للجماعة الأم وهم الصحابة، ولا يتأتى هذا المعنى في حياة الناس بصورة ظاهرة إلا بتفسير هذه المعاني وإعطائها حقها من التفسير والشرح، والمحافظة عليها، وضرورة الالتزام بها كما كانت عندهم، وقد نزل في القرآن على

النبي ﷺ أولوية المعتقد - وخصوصًا باب العبادة - في دعوة الرسل وجمع الناس على ذلك؛ قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وهذا الحد متفق عليه بين جميع الرسل في دعوتهم، فكيف لا تكون له الأولوية، قال عليه الصلاة والسلام: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلات؛ أمهاتهم شتى ودينهم واحد»^(٧).

قال المناوي: «أي: أصل دينهم واحد؛ وهو: التوحيد، وفروع شرائعهم مختلفة، شبه ما هو المقصود من بعثة جملة الأنبياء - وهو إرشاد الخلق - بالأب، وشبه شرائعهم المتفاوتة في الصورة بأمهات»^(٨).

سادسًا: الفرق الغالية التي استحلت دماء المسلمين وفارقت الجماعة ليست انعكاسًا لقضية أولوية العقيدة، بل هي نتاج مقررات عقديّة فاسدة ومجتزأة، فبعض الفرق

(٧) أخرجه البخاري (٣٢٥٩).

(٨) «فيض القدير» (٣/ ٤٧).

(٦) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وصححه ابن ماجه (٤٣)، وأحمد (١٧١٤٤)، وصححه ابن حبان (٥)، والحاكم (٣٢٩)، وابن عبد البر في جامع البيان (٢/ ١١٦٤)، وابن تيمية في منهاج السنة (٤/ ١٦٤).

طرح عقديّ منضبط كما يصوّره مناورو منهج السلف الصالح. فإذا تبين هذا؛ فإن الدعوة للعقيدة الصحيحة مقيدة بمعناها الوارد في الشرع، المصحوب بالحرص على الأمة والرحمة بها، ومراعاة الخلاف، واستحضار العذر لصاحبه، ومحاولة ردّ الناس إلى الحقّ وإلى الأصل، وليست تميّزاً عن الأمة، ولا تفريقاً لها؛ لأن الأمة الحقيقية هي الأمة المعتصمة بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، الأمرة بالمعروف الناهية عن المنكر، وليست هي الأمة المتخلية عن أعزّ شيء عندها وهو عقيدتها؛ لتألف فيما بعد ذلك على أمور حياتية زائلة لا قيمة لها في الحياة، فكيف بالشرع؟! وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قال الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللهُ: «إنما يعمل أهل الباطل وينشطون عند اختفاء العلم، وظهور الجهل، وخلو الميدان ممن يقول: قال الله، وقال الرسول؛ فعند ذلك يستأسدون ضدّ غيرهم، وينشطون في باطلهم؛ لعدم وجود من يخشونهم من أهل الحق والإيمان وأهل البصيرة».

«مجموع الفتاوى» (٤/٦٠).

لا تدرس العقيدة بشموليتها، وإنما تدرس فقط نواقض الإسلام وتقرّرها في أبواب معينة مثل الحاكمية وغيرها، وهذا التقرير عادة ما يخطئون فيه من ناحيتين:

الأولى: أن التقرير في نفسه يكون مخالفاً لعقيدة السلف، ومتخيراً فيها لبعض الألفاظ المتشابهة التي توافق في ظاهرها الشهوة السياسية لبعض التوجهات الخاصة لهذه المجموعات.

الثانية: الخطأ في التنزيل؛ فعادة ما ينزلونها في غير محلّها، فيقومون بتطبيق بعض الأحكام التي لا يقوم بها إلا الخليفة أو نائبه من نحو اعتبار الأمان والذمة والعهد وتطبيق الحدود والحكم على الناس، فيفتاتون على الشرع وعلى الأمة، ويقومون بأفعال لا يحوّلهم الشرع إياها لو كانوا أمراء، فضلاً عن كونهم مجموعات منبوذة لو جمعت من جميع أقطار الدنيا ما كانت تمثّل نسبة معتبرة في الأمة، مع غياب خيار الأمة -علماء وصلحاء وموجهين- عنهم ومخالفتهم لهم.

وهم في حقيقتهم نتاج واقع مركب من الظلم والجهل والبعد عن الشرع وعمّا كان عليه السلف، وليسوا نتاج